2002 0611-0001a-E

٢٠٠٢/٦/١١

مذكرة

مع انتهاء المدة الممددة لعمل هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين في السادس من شهر حزيران الجاري ،يستوقفنا استمرار حالة الصمت التي لم تخرج عنها هذه الهيئة منذ ما قبل تاريخ آخر تمديد لها في٢٠٠١/١٢/٧ .

كما يثير استغرابنا صدور قرارات التمديد الواحد تلو الآخر عن دولة رئيس مجلس الوزراء . استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٠ . الذي تضمّن تشكيل الهيئة المذكورة . دون أي توضيح لغائية تمديد مهل عملها .

وبالرغم من مطالباتنا السابقة . لم تكلف الهيئة الرسمية نفسها عناء الإجابة عن تساؤلاتنا . ولم يصدر عن الحكومة ولا عن رئيسها أي مساءلة لهذه الهيئة عن عملها ولا أي استيضاح حول المراحل التي قطعتها في تحرياتها واستقصاءاتها . الأمر الذي أثار لدى الأهالي مشاعر الريبة والمرارة وموجة من الاستنكار وهم الذين علّقوا على هذه الهيئة الآمال بعد أن سكنوا إلى تطميناتها بأنها لن تألو جهداً لوضع حدّ لمآسيهم وإعادة الأحياء من ذويهم . وهنا لا بد من إعادة التساؤل :

١- لماذا الصمت وقد سبق للهيئة أن أعلنت بعد التمديد الأول لها . بأنها أوشكت على إنجاز مهمتها . وأنها بالتأكيد لن تحتاج إلى مدة الأشهر الستة الإضافية التي أعطيت لها ؟

٢- ماذا فعلت الهيئة الرسمية بالحالات التي تكوّن لديها قناعة بأماكن تواجد أصحابها . بناء على المستندات والأدلة التي زودها أهاليهم بها والشهود العيان الذين أدلوا بإفاداتهم أمامها . وهي التي أعلنت أكثر من مرة بأنّ هذه الحالات تشكل أولويات اهتماماتها ؟

2002 0611 - 0001b - 2

٣- ما هي الخطوات التي لم يتسنّ للهيئة الرسمية القيام بها خلال السنة الأولى من عمرها وقررت تنفيذها في مرحلة التمديد لعملها ؟

ومنعاً لتكرار الإحباط تلو الآخر بالنسبة إلى الأهالي .

وحرصاً على دفع تهمة " اللجان مقبرة القضايا "عن عمل الهيئة الرسمية .

وانطلاقاً من ضرورة وضع حد لهذه المأساة الإنسانية .

وعملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية حول احترام وحماية حقوق الإنسان التي وقعها لبنان .

وتأكيداً على سيادة دولة القانون والمؤسسات .

نطالب بإصرار أن يكون السادس من حزيران موعداً نهائياً لإنجاز تقرير الهيئة النهائي ورفعه إلى مجلس الوزراء على أن يتضمن التقرير الآتي :

١) إعلان ما توصلت إليه الهيئة الرسمية في عملها والمدى الذي بلغته في استقصاءاتها . والعدد الإجمالي للملفات التي قدمت وتصنيفها حسب الجهة المسؤولة عن الإخفاء . وما هو عدد الأحياء من بين المفقودين والمعتقلين والأسرى . والخطوات المنوي اتخاذها لإطلاق سراحهم سواء في لبنان أو في سوريا أو في إسرائيل .

٢) الإعلان عن العقبات التي تعترض استكمال عمل الهيئة الرسمية في حال وجودها . والخطوات التي ستتخذ لتذليلها .

٣) إعلان وفاة المخطوفين والمفقودين بعد التثبت من وفاتهم بالوسائل المعروفة وبالدلالات القاطعة . واتخاذ كافة الإجراءات المترتبة عن

ذلك . علماً أنّ تحقيق هذا المطلب يبقى متعذراً ما لم يجر الإعلان عن عدد الأحياء من بين هؤلاء المفقودين وإعادتهم إلى ذويهم .

٤) نطلب من السلطة اللبنانية أن تضم إلى جانب مطالبتها باستعادة مزارع شبعا . مطلب تحرير الأسرى المعترف بهم من قبل العدو الإسرائيلي . والضغط للكشف عن مصير جميع المفقودين والمنسيين في سجونها .